الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: علوم مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم المالية

التقييم المالي للأصول الثابتة وفق المعايير الدولية
دراسة حالة – شركة ألفابيب غرداية –

إعداد الطلبة:
* خالد قنيع
* عماد الدين خويلدي
* عبد القادر لشهب

إشراف الأستاذ:
د/ محمد عجيلة

السنة الجامعية 2025/2024

شكر

أول ما نبدأ به شكر المولى عزّ وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ويرفقنا برحمته ويجعله خالص لوجهه الكريم.

كما نوجه أسما العبارات والتقدير وأغلى معاني الاحترام إلى الاستاذ المشرف " عجيلة محمد " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي أنارت درب بحثنا فسدد الله خطاه ووفقه الى مايحب ويرضى .

كما نوجه أيضا اعمق شكر وامتنان الى من ارتوينا من بحر علمهم كل الأستاذة الذي درسونا

كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر الجزيل إلى عمال شركة ألفابيب وعمالها الإداريين الذين لم يبخلوا عنا بالمعلومات .

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد وأسأل الله أن يجعل اعمالنا خالصة لوجهه وأن يمنحنا التوفيق والقبول .

إهـــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

إلى من أفنى عمره وكرس حياته من أجلنا، إلى الزرع الوافي والكنز الباقي إلى من جعل

العلم منبع اشتياقي، لك أقوى نجاحي – أبي – العزيز أطال الله في عمرك.

إلى رمز العطاء وصدق الإيتاء إلى مصدر العطف والوفاء لكي يا من تحت أقدامك الجنة

لكي يا أجمل حواء – أمي – الغالية بارك الله لي في عمرك.

إلى نور حياتي ومصدر إلهامي إخوتي

إلى كل زملاء الدراسة

إلى كل عائلتي وأقاربي

خالد

إهـــداء

الحمد لله عليه توكلت وبه أستعين

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللذين لم يبخلا بدعمهما لي منذ بداية مشواري الدراسي والذين كانا شمعتين أنارتا دربي ومنحاني الرعاية والكفاية لأصل إلى ما أنا عليه وأكثر بإذن الله

ولن أنسى أخوتي وأخواتي حفظهم الله

وكل من كان له دور في إنجاح المشوار الدراسي من اساتذة ومؤطرين

عماد الدين

إهـــداء

إلى من لا يمكن للكلمات

أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام

أن تحصي

فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى سندي في هذه الحياة إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله جميعا

إلى أهلي وأقربائي من كبير الى صغير

وإلى كل العائلة

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي ثمرة هذا العمل

عبد القادر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء التقييم المالي للأصول الثابتة وفق المعايير الدولية من تعريف الأصول الثابتة وطرق المعالجة المحاسبية في إطارها النظري أما في الجانب التطبيقي لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على منهج دراسة الحالة وذلك بتحليل ميزانية الشركة محل الدراسة " شركة ألفابيب غرداية " وإظهار كيفية التسجيل المحاسبي للتثبيتات في هاته الشركة ومدى تطبيق الشركة للقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي لمعالجة الأصول الثابتة.

وتشير النتائج إلى أن تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ساعد في تحسين إدارة الأصول والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل، كما يساعد تقييم الأصول الثابتة وتخصيصها بشكل صحيح، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة وتحقيق الأهداف المالية للشركات والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية : الأصول الثابتة، المعالجة المحاسبية، ألفابيب، تقييم الأصول الثابتة

Abstract

This study aims to shed light on the financial valuation of fixed assets in accordance with international standards, starting with the definition of fixed assets and the accounting treatment methods from a theoretical perspective. On the practical side, we adopted the case study approach by analyzing the balance sheet of the company under study, "ALFAPIPE GHARDAIA," and illustrating how fixed assets are recorded in the company's accounting system, as well as the extent to which the company applies the accounting rules introduced by the financial accounting system for the treatment of fixed assets. The results indicate that valuing fixed assets according to the Financial Accounting System and international accounting standards has contributed to improving asset management and preserving their value in the long term. Moreover, proper valuation and allocation of fixed assets assist in making sound financial decisions and achieving the financial goals of companies and institutions.

Keywords: Fixed assets, accounting treatment, ALFAPIPE, asset valuation.

قائمة المحتويات

إهداء

شكر

الملخص

قائمة المحتويات

تمهيد 5

المبحث الأول: الأصول الثابتة.....6

المطلب الأول: مفهوم الأصول الثابتة.....6

المطلب الثاني: أنواع الأصول الثابتة:.....7

المبحث الثاني : قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات والمعالجة المحاسبية 9

المطلب الأول: الأصول الثابتة المعنوية والعينية 9

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة 13

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....19

المطلب الأول: الدراسات السابقة.....20

المطلب الثاني: نتائج المستخلصة من الدراسات.....22

خلاصة 24

تمهيد 27

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية *ALFA PIPE: 27

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية *ALFA PIPE*:.....28

المطلب الأول : النشأة التاريخية للمؤسسة.....28

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي : 31

المبحث الثاني: توزيع الأصول الثابتة وتطورها في شركة ألفابيب.....38

المطلب الأول: توزيع الأصول الثابتة في شركة ألفابيب.....38
المطلب الثاني: تطور الأصول الثابتة في شركة ألفابيب 39
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية 40
المطلب الأول: الحيازة.....40
المطلب الثاني: قسط الاهتلاك 41
خلاصة 44
خاتمة 46
قائمة المصادر والمراجع.....48
الملاحق 48

مقدمة

أ- توطئة:

نظراً لتنامي المصالح المشتركة والتفاعلات الاقتصادية بين دول العالم، والانفتاح الواسع الذي يشهد الاقتصاد العالمي، أصبح من الواضح أن المحاسبة تختلف باختلاف البيئات والأنظمة من بلد لآخر مما يؤثر على وظيفتيها الأساسيتين: الاتصال والقياس. وقد أدى هذا التباين إلى ظهور العديد من المبادرات الهادفة إلى تقليص آثار اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية الدولية، خاصة في ظل تشابك الأسواق المالية وتعدد الارتباطات بين الأنشطة التجارية والمالية عبر العالم، مما يستدعي وجود قراءة وفهم موحدين للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، استعداداً للانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية. وقد مست هذه الإصلاحات عدة مجالات، كان من أبرزها إصلاح النظام المحاسبي الوطني، نظراً لعدم ملاءمته في تلك الفترة لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة.

ولذلك، تم تبني نظام محاسبي جديد يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، إلا أن تطبيقه واجه تحديات عديدة تتعلق بمدى توفر شروط التطبيق السليم له. وقد أدخل هذا النظام مفاهيم جديدة شملت أساليب التقييم والقياس، إضافة إلى تغييرات في تصنيفات الحسابات، لا سيما الحسابات الميزانية، حيث أصبح تسجيل الأصل أو الالتزام يخضع لمعيار محدد يجب الالتزام به.

كما تم تصنيف عناصر الأصول وفقاً لمدة بقائها ضمن الكيان، فإذا تجاوزت دورة مالية واحدة تعتبر أصولاً ثابتة وتُدرج ضمن الصنف (02) وفقاً لمدونة الحسابات المعتمدة في النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال ما سبق ذكره ارتأينا أن نسلط الضوء على تقييم الأصول الثابتة بطرح الإشكالية:

ب- الإشكالية:

كيف يتم التقييم المحاسبي للأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

والمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بجوانبها نطرح التساؤلات التالية:

- هل تؤثر بدائل التقييم المحاسبي على مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؟
- هل هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي في تقييم الأصول الثابتة مع معايير المحاسبة الدولية ؟
- كيف يتم تقييم الأصول الثابتة في المؤسسة الاقتصادية ؟

ت- فرضيات البحث

وللإجابة على التساؤلات قمنا بعرض الفرضيات التالية:

- تؤثر البدائل المقترحة في عملية التقييم المحاسبي في إعطاء الصورة الصادقة للقوائم المالية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في تقييم الأصول الثابتة؛
- الأصول الثابتة يتم تقييمها بالقيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية.

ث- مبررات اختيار الموضوع

من الأسباب الموضوعية التي أدت لاختيار هذا البحث:

- الأهمية البالغة للتقييم المحاسبي والتي تتجلى في مصداقية وواقعية القوائم المالية؛
- الدور الفعال للأصول الثابتة داخل المؤسسة في استمرارية نشاط المؤسسة؛

ج - أهمية الموضوع:

تتمثل في الأهمية البالغة للتقييم في المحاسبة ، فهو يتحكم في المخرجات المحاسبية من حيث العمليات التي تتم بدقة وكفاءة ، وهذا يعطي قوائم مالية أقرب للواقع، لكن بالتغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ويتجاهل التكلفة التاريخية لمثل هذه التغيرات يؤدي إلى الوقوع في مشاكل التقييم ، يتم تسويتها عن طريق البدائل المتاحة في عملية التقييم المحاسبي.

ح- أهداف الدراسة

من الأهداف المتوقع الوصول لها في هذا البحث ما يلي:

توضيح مقومات التقييم المحاسبي المفهوم والطرق، وإبراز المشاكل التي تواجه عملية التقييم؛

تقديم مميزات تطبيق القيمة العادلة والأسباب التي أدت إلى فقدان الثقة في التكلفة التاريخية؛

إبراز كيف يتم تقييم الأصول الثابتة في المؤسسة الاقتصادية.

د- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

يضم البحث قسما يهتم بالأدبيات النظرية والفكرية للدراسة والذي استخدمنا فيه المنهج الوصفي التحليلي، أما الجانب التطبيقي فتم فيه إسقاط الجانب النظري على الواقع المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية والذي استخدمنا فيه منهج دراسة الحالة

ر- صعوبات البحث

واجهنا عدة صعوبات تمثلت في:

- صعوبة التعامل مع الموظفين لعدم وجود البيئة الملائمة الموضوع الدراسة.
- ضيق وقت مدة التربص

الفصل الأول: الإطار النظري للأصول الثابتة

تمهيد

تعد الأصول الثابتة من بين أهم مكونات الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية، لما لها من دور محوري في ضمان استمرارية النشاط وتحقيق الأهداف الإنتاجية والاستثمارية، كما أن طرق تقييمها ومعالجتها المحاسبية تُشكل جزءًا أساسياً من النظام المحاسبي لأي مؤسسة

ومن هذا المنطلق قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الأصول الثابتة

المبحث الثاني : قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات والمعالجة المحاسبية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الأصول الثابتة

الأصول الثابتة لا غنى عنها وهي أساس أي منشأة فلا يمكن البدء في أي مشروع مهما كان صغير أو كبير دونها حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى ماهية الأصول الثابتة حيث تناولنا في المطلب الأول مفهومها والمطلب الثاني أنواع الأصول الثابتة

المطلب الأول: مفهوم الأصول الثابتة

تحتوى المجموعة الثانية – التثبيتات على حسابات التثبيتات المعنوية المادية والمالية الواقعة تحت رقابة المؤسسة (حتى ولو لم تكن مالكة لها كما في حالات التجهيزات المحصلة بواسطة إيجار التمويل إضافة إلى حسابات الإهتلاك والخسائر عن قيمة التثبيتات[1].

وتعرف الأصول الثابتة بأنها الأصول التي تحفظ بها المنشاة لأغراض استخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير ولأغراضها الإدارية، ويكون من المنتظر استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة.[2]

2- خصائص الأصول الثابتة: هناك عدد من الخصائص الأساسية التي يمكن على أساسها التعرف على الأصول الثابتة وتمييزها عن غيرها وهي[3]:

. أن يكون استخدام الأصل خاضعا لسلطة ورقابة الوحدة المحاسبية التي تمتلكه، ومن ثم يكون لها الحق في اكتساب المنافع التي من المحتمل أن يدرها مستقبلا، وتحمل المخاطر الناتجة عن استعماله؛

. تقتنى الأصول الثابتة لغرض الاستعمال في نشاط المؤسسة العمليات الإنتاجية، الأغراض الإدارية ...) وليس لغرض البيع؛

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي برج بوعريريج، 2009، ص 69.

[2] عبد الوهاب نصر علي، **القياس و الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية**، ج 1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 98.

[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

أنها جميعا غير نقدية في طبيعتها، ويتم الحصول على المنافع من استخدام أو بيع الخدمات وليس من تحويلها إلى كميات معروفة من النقود عن طريق عملية المضاربة، أي أن الأصول تقدم خدمات أو منافع يمكن قياسها ؛

. تعتبر العمليات المرتبطة بالحيازة على الأصول قليلة أو متباعدة غير متكررة مقارنة مع الأصول المتداولة؛

. تستلم الخدمات بصفة عامة على مدار فترة تزيد عن العام أو دورة العمليات.

تعريف آخر: هي الأصول التي تمتلكها المنشأة بقصد الاستخدام وليس بقصد إعادة بيعها وتتميز بأنها معمره أي أن خدماتها ليست مقصورة على سنة مالية واحدة ولكنها تمتد إلى عدد من السنوات المالية[1].

المطلب الثاني: أنواع الأصول الثابتة:

يتم تقسيم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي إلى ثلاث أصناف رئيسية[2]:

1- التثبيتات الغير الملموسة (المعنوية: تعرف على أنها أول قابلة للتجديد غير نقدية وغير مادية، ومراقبة ومستعملة في إطار نشاط المؤسسة، وتتصف بصفة عامة بعدم توفر الوجود المادي الملموس وكذلك بدرجة عالية من عدم التأكد بالنسبة للمنافع المستقبلية.

2- التثبيتات الملموسة (العينية): هو أصل عيني (مادي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية[3]. إن النظام المحاسبي المالي ضم الأصول المتحل عليها عن طريق عقود الإيجار عقارات التوظيف والأصول المادية القابلة للتفكيك ضمن التثبيتات العينية.

3- التثبيتات المالية: تعرف على أنها تلك القيم التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وإنما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات.

---

[1] مصطفي عوادي، **المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة 05، جامعة الوادي، 2012، ص125

[2] كمال الدين مصطفي الدهراوي ، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية** ، دن، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 482.

[3] بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 55

تكون التثبيتات المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو تغيير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة الآتية[1]:

سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة[2]؛

السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بأخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو تعين عليه ذلك؛

القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد عن اثني عشر شهرا المقدمة لأطراف أخرى.

فهذه الفئات الأربعة من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية لكن في إطار إعداد الكشوف المالية المدمجة تكون سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة محل إعداد معالجة طبقا القواعد الإدماج).

[1] موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**، دط، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2010 ، ص ص 67-68

[2] ناصر رحال، عوادي مصطفى، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد** ، الملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير الأمر التنفيذي رقم 08-156، ص7

المبحث الثاني : قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات والمعالجة المحاسبية

يعتبر تقييم الأصول الثابتة عنصر أساسي في معالجة الاهتلاكات المحاسبية حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى كيفية التقييم والمعالجة المحاسبية حيث تطرقنا في المطلب الأول الأصول الثابتة العينية والمعنوية والمطلب الثاني المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة

المطلب الأول: الأصول الثابتة المعنوية والعينية

الفرع الأول: الأصول الثابتة المعنوية

1. تعريف الأصول الثابتة المعنوية: هي أصل قابل للتحديد والتعيين وغير نقدي وغير ملموس يحتفظ به لإستخدامه في العملية الإنتاجية أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيره لآخرين أو لأغراض إدارية

كبراءة إختراع، رخص إستغلال وغيرها . و الأصل المعنوي يشترط أن[1] :

يتوقع أن تتدفق منه منافع مستقبلية للمؤسسة؛

إمكانية قياس تكلفة الإقتناء بدقة.

أما إذا لم يتوفر أحد الشرطين السابقين فيعتبر مصروفا يحمل على الدورة التي صرف فيها .

2 . قياس الأصول الثابتة المعنوية:

يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها ، و عليه فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل أصول ثابتة معنوية.

حالة قياس نفقات التنمية و البحث :

تتشكل نفقات التنمية أو النفقات الناجمة عن طور التنمية الأي مشروع داخلي أصلاً ثابتا معنويا في الحالات التالية :

إذا كانت تلك النفقات ذات علاقة بعمليات نوعية مستقبلية إمكانية كبيرة لتحقيق مردودية شاملة؛

[1] بدون مؤلف، **المحاسبة الدولية** ، يومي 17-18 جانفي 2010 ، المركز الجامعي الوادي، ص 3

إذا كانت المؤسسة تنوي و تمتلك القدرة التقنية و المالية وغيرها لإتمام العمليات المرتبطة بنفقات التنمية أو إستعمالها أو بيعها؛[1]

إذا كان يمكن تقييم هذه النفقات بصورة صادقة .

بالنسبة لنفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أععباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة و لا يمكن إدراجها كأصل ثابت.

و للمؤسسة الحق الاعتراف بالأصل بقيمته العادلة ولها حينئذ أن تنتدب خبيرا يقيم لها الأصل المعنوي الذي يقيد بهذه القيمة، مضافا إليه أي إنفاق من شأنه أن يؤهل هذا الأصل ليصير قابلا للاستغلال من طرف المؤسسة "IAS20" ، و في حال امتلاكه عن طريق التبادل يقيد بقيمة الأصل المستلم العادلة (السوقية)[2].

الفرع الثاني: الأصول الثابتة العينية

1. تعريف الأصول الثابتة العينية هي الأصول أو الممتلكات التي طورت أو أنشئت للإستخدام المستقبلي و تتوفر على الشروط التالية :

تقتنى للإستخدام و ليس بغرض البيع ؛

ذات عمر إنتاجي طويل نسبياً أي يتعدى الدورة المحاسبية ؛

ذات وجود مادي ملموس ؛

و في بعض النظريات يتطلب أهمية نسبية لسعرها .

و الأصول الثابتة العينية كالأصول الثابتة المعنوية يجب الاعتراف بها كأصل بأن تكون تحقق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة عند استخدامها و إمكانية قياس تكلفة اقتناءها بدقة .

[1] النظام المحاسبي المالي ، موقم للنشر، الجزائر، 2009 ، ص 56

[2] عبد الحق بوعتروس، عقبة سحنون ، **محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية و متطلبات تطبيقها في الجزائر** ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25 و26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس. ص 9

1. قياس الأصول الثابتة العينية :

عند زيادة قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم ، يجب إضافة هذه القيمة لحساب الملاك (أموال خاصة) تحت عنوان فائض إعادة التقييم ، حيث يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم على أنها دخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابقا نتيجة الانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل) يجب ألا يتجاوز إيراد إعادة التقييم مبلغ التخفيض السابق الناجم عن تخفيض سابق للقيمة عن طريق إعادة التقييم) ؛

عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المسجلة نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كنفقة و لكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة التقييم المتعلق به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل[1]؛

يمكن تحويل فائض إعادة التقييم في حقوق الملاك (الأموال الخاصة (إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الإيراد ، حيث يتحقق كاملا عند إعفاء هذا الأصل من الخدمة أو بيعه ، و لكن بعض هذا الفائض (الإيراد) يتحقق خلال الحياة الإنتاجية للأصل المعني و في هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية و الاهتلاك على أساس مبلغ إعادة التقدير ، و لا يتم تحويل فائض إعادة التقدير إلى الأرباح مباشرة و إنما عبر قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)[2]؛

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (16) IAS) على وجوب إبقاء الأصل بقيمته الأساسية (التاريخية) في قائمة المركز المالي) الميزانية)، و يسمح كذلك بإجراء معالجة محاسبية أخرى (بديلة) تعنى بإجراء إعادة لتقييم الأصول المعني) و بالتالي كامل الصنف الذي ينتمي إليه)، على أساس القيمة العادلة في السوق أو عن طريق انتداب خبير

- **اهتلاك الأصول الثابتة العينية و المعنوية :**

[1] عبد الحق بوعتروس، عقبة سحنون ، مرجع سابق ، ص 5

[2] النظام المحاسبي المالي، ص 55

الاهتلاك هو إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، و يتم حسابه كعبئ إلا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه[1].

تعد الاهتلاكات وفق طرق : الاهتلاك الخطي، الطريقة التناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج وتكون طريقة الاهتلاك الخطي هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة :

الاهتلاك الخطي يقود إلى عبئ ثابت على مدة الأصل المتبقية؛

الطريقة التناقصية تؤدي إلى عبئ متناقص على مدة الأصل النفعية؛

طريقة وحدات افتتاح يترتب عليها عبئ يتركز على استعمال المقرر للأصل أو إنتاجه؛

الطريقة التدريجية تؤدي إلى عبئ يتنامي على مدة الأصل النفعية؛

تعتبر الأراضي و المباني أصول متمايزة و تعالج كلا على حدى في المحاسبة حتى و إن تم اقتناؤها معا فالمباني هي أصول قابلة للاهتلاك، أما الأراضي تعتبر أصول غير قابلة للاهتلاك .

يقترض أن لا تتجاوز مدة انتفاع الصول الثابتة 20 سنة، و في حالة حصول اهتلاك على مدة أطول أو عدم حصوله أصلا، يجب تقديم معلومات خاصة في الملحق الخاص بالكشوفات المالية .

- الأصول الثابتة المالية:

1. تعريف الأصول الثابتة المالية: تعرف الأصول الثابتة المالية على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وانما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة دورات.

والسندات المصنفة في حسابات القيم الثابتة المالية تتضمن الأسهم والسندات التي تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها لمدة طويلة. وتظهر في إحدى الفئات الأربعة التالية :

سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة مفيد لنشاط المؤسسة ، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها الشركة في فروع المؤسسات المشاركة لها او المؤسسات المشتركة؛

[1] محمد عبدالحكيم السايح، **تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر ، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر سنة 2010. ، ص 60

السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة مردودية مرضية على المدى الطويل لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

السندات المثبتة الأخرى التي تمثل حصص من رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها؛

القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة و التي لا تنوي بيعها في الأجل القصير مثل الحسابات الدائنة لدى الزبائن لأكثر من سنة[1] .

2. قياس الأصول الثابتة المالية: تسجل الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية المقابل معين ، بما في ذلك مصاريف الوساطة ، و الرسوم غير قابلة للاسترجاع و مصاريف البنك ولا تسجل فيها ارباح السهم و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحققة قبل الشراء ".

تكلفة الأصل الثابت المالي = القيمة الحقيقية للأصل المالي المكتسب + مصاريف الوساطة الرسوم غير مسترجعة + مصاريف البنك

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة

أولا- الأصول المعنوية

تطرق المعيار رقم 38 من المعايير المحاسبية الدولية إلى الأصول المعنوية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية التي لم يتم تناولها بالتحديد في معيار محاسبة دولي آخر، ويتطلب هذا المعيار أن تعترف المنشأة أو الكيان بالأصل إذا توافرت مقاييس معينة، كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المسجل للأصول المعنوية ويتطلب إفصاحات معينة بشأنها.

إقتناء للأصول الثابتة المعنوية

المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة المعنوية لقد ميز المخطط المحاسبي الجديد بين نوعين من الأصول المعنوية و هي[2]:

[1] محمد عبد الحكيم السايح، المرجع السابق ، ص 26

1. الأصول المعنوية المولدة بشكل داخلي

مصاريف التنمية القابلة للتثبيت

يسجل حساب مصاريف التنمية القابلة للتثبيت (ح) (203) في الجانب المدين بمقابله الإنتاج المثبت للأصول المعنوية (ح /731)، بعد تسجيل التكاليف لهذه الأصول في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة

النفس الفترة المصاريف المتعلقة بعنصر من العناصر المعنوية التي حملت أصلا في الحسابات كأعباء من قبل المؤسسة في كشوفاتها المالية السنوية السابقة ، بحيث لا يمكن دمج هذه المصاريف في كلفة أي عنصر من عناصر الأصول المعنوية في تاريخ لاحق ،.

2. الأصول المعنوية المتولدة عن أطراف خارجية: تسجل مباشرة في الأقسام الفرعية للحساب 20 (في مقابل حسابات أطراف أخرى أو الحسابات المالية).

الأصول المعنوية الأخرى

برمجيات المعلومات و ما شابهها : إذا تم شراء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات في مقابل حسابات أطراف أخرى أو الحسابات المالية .

الامتيازات و الحقوق المماثلة والبراءات و الرخص و العلامات يسجل في هذا الحساب الامتيازات أو الرخص المقتناة بهدف إمتلاك حق طوال مدة العقد مثل إستخدام علامات تجارية، رخصة إستغلال أساليب عمل مثلا، أما البرمجيات المعلوماتية وما شابهها فقد خصص لها حساب 204 الذي ذكرناه سابقا وذلك تماشيا مع التطورات التكنولوجية.

و من صعوبة قياس شهرة المحل داخليا عدم وجود دقة في تحديد تكاليف وجود هذه الشهرة و قد توجد هذه الشهرة أحيانا دون تكاليف، و يتم تقييم شهرة المحل كعنصر مستقل في الميزانية بعد عملية البيع

[2] طلال محمد على الججاوي، **المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ط2، دار الكتب موزعون ناشرون العراق كربلاء 2014، ص 350

بمقارنة سعر شراء المؤسسة منقوص منه القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقتناة . و تحسب القيمة الصافية للأصول كالتالي[1]:

قيم ثابتة معنوية (علامات تجارية بالقيمة السوقية العادلة

+ قيم ثابتة عينية أخرى بالقيمة السوفية العادلة

+ مخزونات بضائع بالقيمة السوقية العادلة

+ عملاء

موردون

القيمة الصافية للأصول

شهرة المحل – سعر شراء المؤسسة – القيمة الصافية للأصول

- خروج أحد الأصول المعنوية

عند خروج أحد الأصول المعنوية من أصول الكيان يتم إحتساب الفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل و تدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء في الحسابين ح/65 نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية أو ح / 75 فوائض القيمة عن مخزونات الأصول المثبتة غير المالية.

ثانيا- الأصول الثابتة العينية

يهدف المعيار المحاسبي الدولي (رقم (16) إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة العقارات الآلات و المعدات الأثاث ... الخ) ويشمل ذلك :

- توقيت الاعتراف بالأصول وتسجيلها في الدفاتر؛
- تحديد القيم الدفترية المعدلة للأصل باستخدام نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم ؛

[1] هيني فان سريونج ، ترجمة طارق حماد، **التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ، الدار الدولية للاستعمار الثقافية، مصر ، 2006، ص 201

- أعباء الإهتلاك و خسائر انخفاض قيمة الأصل التي يعترف بها بتلك القيم ؛
- متطلبات الإفصاح.

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري تسجل حسابات القيم الثابتة العينية في الجانب المدين في تاريخ دخول الأصول العينية تحت رقابة المؤسسة إما بقيمة الإسهام أو بتكلفة الشراء ، أو بتكلفة الإنتاج حسب الحالة، بالمقابل في الجانب الدائن ح 101 رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال أو حساب الشركاء – عمليات حول رأس المال – ح/456 .

أصول ثابتة في شكل إمتياز يعرف إمتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الإمتياز إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي) صاحب الإمتياز)، هذا الأخير يلتزم بتنفيذ خدمة عمومية لمدة محددة وطويلة على مسؤوليته مقابل حق إقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية, و تكون المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة الممنوحة في شكل إمتيازت عينية بجعل الحساب 22 أصول ثابتة في شكل إمتياز بصفته مدين، أما الحساب الدائن فهو ح / 229 حقوق مانح الإمتياز و يظهر هذا الأخير في خصوم الميزانية و التي تسمى بالخصوم الغير جارية[1].

الأصول الثابتة الجاري إنجازها: قد تكون الأصول الثابتة غير جاهزة أي لا يتم إستعمالها داخل المؤسسة إلا بعد فترة إستكمالها وجاهيزيتها للإستعمال وخلال فترة إنجازها لا يمكن حساب إهتلاكها بينما يمكن حساب الخسائر التي مست قيمتها و الأصول الثابتة قيد الإنجاز قد تكون عينية أو معنوية .

الأصول الثابتة قيد الإنجاز: الأصول الثابتة قيد الإنجاز تنقسم إلى نوعين هما:

أصول ثابتة منجزة من طرف المؤسسة نفسها؛

أصول ثابتة منجزة من طرف متعاملين خارجيين عن المؤسسة .

تسبيقات و أقساط مدفوعة هي التسبقات التي يقدمها طالبي الأصول الثابتة مقابل طلبهم للأصول الثابتة إذا كانت هذه الأصول الثابتة غير حاضرة و يتطلب تحضيرها ضمان في شكل تسبيق حتى يبقى طالب

[1] وهيبة لبوز، **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار حاسي مسعود**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2010–2011، ص83

الأصل مرتبط بطلبه أو في الحالات التي تتطلب تسبيق مبلغ الإنجاز الجزئي للأصل حسب العقد المبرم .

ثالثا– الأصول الثابتة المالية

مفهوم الأصول الثابتة المالية: تعرف الأصول الثابتة المالية على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وانما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة دورات.

فالسهم بالتعريف هو جزء من رأس المال شركة المساهمة، أي هو المقدار المملوك من رأس المال الشركة بموجبه يصبح حامله شريكا في رأس المال له الحق في استرجاع قيمة السهم سواء كانت نقدية او عينية ، في نهاية فترة محددة ، و ذلك توزيع الأرباح أو تحمل الخسائر[1].

اما السندات فهي عبارة عن دين في ذمة المؤسسة المصدرة له ، يصدر في شكل صك يثبت حقوق حاملها في استفاء ماله و الاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المالية المحققة .

تظم الأصول الثابتة المالية حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد حسابين هما حـ / 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بالمساهمات و حـ / 27 الأصول الثابتة المالية الأخرى و تندرج تحتها الحسابات الفرعية

حيازة الأصول الثابتة المالية

هذه الأصول المالية يجب أن تكون في الأصل مقيمة بالتكلفة التي هي القيمة الحقيقية التي تمثل تكلفة شرائها أي سعر شراء هذه الصول المالية مضاف اليها كامل المصاريف اقتنائها سواء من طرف البنوك او شركات البورصة للمقابل المقدم أو المستلم لإقتناء الأصل.

– التنازل عن الأصول الثابتة المالية

[1] بن خديم الله أحمد، **المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المالي المحاسبي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خضير بسكرة، 2011/2012، ص 45

المعروف أن الأصول الثابتة التي تحوزها المؤسسة سواء كانت عينية أو معنوية أو مالية لا تكون موجهة لإعادة البيع وإنما استغلالها بقدر الإمكان مع التدقيق في حالتها وكذا منفعتها. وتعد الأصول الثابتة المالية من بين الاصول غير قابلة للاهتلاك كالأصول الثابتة المعنوية و العينية (حالة الأراضي).

وعند التنازل عن الأصول الثابتة المالية لابد من المقارنة بين سعر التنازل وسعر الاقتناء فإذا كان :

سعر التنازل > تكلفة الاقتناء يسجل الفرق في حـ / 767

واذا كان :

سعر التنازل < تكلفة الاقتناء يسجل الفرق في حـ / 667

- اهتلاك الأصول الثابتة

مفهوم الاهتلاك : الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، و يتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجته المؤسسة لنفسها بعد توزيع المبلغ القابل للإهتلاك يجب مراعاة القيمة الباقية المحتملة لهذا الأصل أثناء الفترة النفعية[1]

و تقصد بالقيمة الباقية : هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الحصول عليه للأصل عند انقضاء مدة نفعية بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة و غالبا ما تكون هذه القيمة غير معبرة.

و نشير إلا أن طريقة إهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل ، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ما يلي:

طريقة الإهتلاك الخطي أو الثابت؛

طريقة الإهتلاك المتناقص.

طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل؛

طريقة الإهتلاك المتزايد.

[1] عبد الكريم تواتي، **تقييم الاصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2012/2013، ص 08.

وينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهتلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة.

ويجب أن تدرس دوريا طريقة الإهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على الأصول الثابتة العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.

ويجب أن تدرس دوريا طريقة الإهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية خلال المدة النفعية المطبقة على الأصول الثابتة العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة .

- التدهور في قيمة الأصول الثابتة

يهدف المعيار المحاسبي (رقم (36) إلى وصف الإجراءات التي على المؤسسة أن تطبقها لتضمن أن القيمة الدفترية المرحلة لأصولها لا تزيد عن القيمة التي يمكن تحقيقها، و هذا المعيار الذي يطبق في ظل نموذج القيمة العادلة يماثل سياسة الحيطة والحذر التي تطبق في ظل نظام التكاليف التاريخية .

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم تدهور قيم التثبيتات يجبر المؤسسة لأن تعيد تقييم ممتلكاتها كل نهاية سنة إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن أصل من الأصول قد يفقد من قيمته، وهذه المؤشرات هي القيمة السوقية، التقدم التكنولوجي، التقادم التدهور المادي. فيجب على المؤسسة أن تقدر القيمة الإستردادية أو القيمة القابلة للتحصيل لكي تلاحظ هل هناك تدهور قيمة أم لا.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تم في هذا المبحث التطرق إلى العديد من الدراسات المحلية والأجنبية وذلك من أجل اثراء مذكرتنا ومن ثم تناولنا النتائج المستخلصة من الدراسات

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- الدراسات المحلية

– دراسة زينب حجاج المعالجة المحاسبية للاستثمارات في ظل المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009.

تعالج هذه الدراسة الاشكالية ما أثر تطبيق النظام المحاسبي في معالجة الاستثمارات على القوائم المالية، وما مدى مطابقتها مع معايير المحاسبة الدولية؟ ومن أهداف هذه الدراسة:

إبراز الاستثمارات الجديدة التي ظهرت كنتيجة للتطور التكنولوجي والاقتصادي العالمي؛

– معرفة كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؛

المنهج المتبع الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي منهج التحليل.

– دراسة عبد الكريم تواتي، تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية للجنوب الكبير . وحدة ورقلة 2010–2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012–2013.

تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، الذي له أهمية بالغة في المحاسبة، بحيث يهدف البحث إلى عرض قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي والجديد الذي أتى به ونضيف للأصول الثابتة حسب ما هو في النظام ثم قمنا بعرض تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم في كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والنظام المحاسبي المالي لكونه مبني على معايير المحاسبة دولية.

– خمايس ياسمين، تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة –المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022–2023.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث تعد الأصول الثابتة من أهم العناصر في الميزانية العمومية للشركات والمؤسسات، وتتضمن الدراسة تحديد قيمة الأصول الثابتة وتخصيصها على مدى فترة زمنية محددة، كما تحدد الدراسة الأساليب المختلفة لتقييم الأصول الثابتة وتحليل النتائج.

وتشير النتائج إلى أن تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية يساعد في تحسين إدارة الأصول والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل، كما يساعد التقييم في تحديد قيمة الأصول وتخصيصها بشكل صحيح، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة وتحقيق الأهداف المالية للشركات والمؤسسات.

- هيبة لبوز، قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار ENTP بحاسي مسعود خلال فترة 2008-2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، 2010-2011.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالقياس المحاسبي ومراحل تطوره والتطرق إلى المشاكل التي يعاني منها القياس المحاسبي و الحلول التي وضعتها المعايير المحاسبية الدولية ، كما تطرقنا النظام المحاسبي الجزائري و كيف عالج مشاكل القياس المحاسبي و خاصة منها التضخم ، و تعرضا إلى كيفية قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي و الطرق الجديدة التي جاء بها هذا النظام المعالجة الأصول الثابتة.

2- الدراسات الأجنبية

- محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية" ، مذكرة مقدمة لاستكمالً لمتطلبات الحصول

علي شهادة ماجستير العلوم في تخصص المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المنخفضة القيمة والأسباب التي تؤدى إلى انخفاض هذه الأصول والمعالجة المحاسبية لها كما أنها تناولت الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة المنخفضة القيمة في ضوء المعايير الدولية كما تعد الأصول الثابتة من أهم عناصر القوائم المالية التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، نظراً لدورها الأساسي في تحقيق الإنتاج والعوائد على المدى الطويل. غير أن هذه الأصول قد تتعرض في بعض الحالات إلى انخفاض كبير في قيمتها نتيجة لعوامل متعددة، مثل التقادم التكنولوجي، أو التغيرات في ظروف السوق، أو الأضرار المادية، ما ينعكس سلباً على دقة التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين.

– وليد زكريا صيام وعادل محمد سريع، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الهاشمية وجامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، 2008

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة، والذي يُعد من المعايير الأساسية في إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وقد سعت الدراسة إلى التحقق مما إذا كان التزام هذه الشركات بتطبيق المعيار يرتبط بعدد من المتغيرات ذات العلاقةوهي: صافي الأصول الثابتة، صافي المبيعات السنوية للشركة، المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة للعاملين في الوظائف المحاسبية داخل هذه الشركات.

المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات

– تتناول دراسة زينب حجاج (2009) في إطار مذكرة ماجستير بجامعة سعد دحلب بالبليدة، موضوع المعالجة المحاسبية للاستثمارات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد مقارنة بـ المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية. وتتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في مدى تأثير تطبيق النظام

المحاسبي الجديد على معالجة الاستثمارات وانعكاسه على القوائم المالية، ومدى توافقه مع المعايير الدولية .تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أنواع الاستثمارات الحديثة الناتجة عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وفهم كيفية الانتقال من النظام القديم إلى النظام المالي الجديد .وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج التحليل في الجانب التطبيقي.

– تتناول دراسة عبد الكريم تواتي (2012–2013)، بجامعة ورقلة، موضوع تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، لما لهذا الموضوع من أهمية في العمل المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية. وتهدف الدراسة إلى عرض قواعد تقييم الأصول الثابتة كما وردت في النظام المحاسبي المالي، مع تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها هذا النظام .كما تم التطرق إلى نماذج التقييم المعتمدة، خصوصًا نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم، مع مقارنة بين ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والنظام المحاسبي المالي، بالنظر إلى أن هذا الأخير يستند في مرجعيته إلى معايير المحاسبة الدولية.

– تناولت دراسة خمايس ياسمين (2022–2023) بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة موضوع تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، باعتبارها من العناصر الأساسية في الميزانية العمومية للمؤسسات. وتهدف الدراسة إلى تحديد قيمة الأصول الثابتة وتوزيعها زمنياً، مع عرض مختلف أساليب التقييم وتحليل نتائجها. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية في تقييم الأصول الثابتة يسهم في تحسين إدارة الأصول، الحفاظ على قيمتها طويلة الأجل، ودعم اتخاذ قرارات مالية سليمة تحقق أهداف المؤسسات.

– دراسة هيبة لبوز، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم القياس المحاسبي ومراحل تطوره.

- التطرق إلى الإشكالات التي يعاني منها القياس المحاسبي، لا سيما في ظل التضخم الاقتصادي.
- عرض الحلول التي قدمتها المعايير المحاسبية الدولية لهذه الإشكالات.
- تحليل كيفية معالجة النظام المحاسبي المالي الجزائري لمشاكل القياس المحاسبي، مع التركيز على مسألة التضخم.
- دراسة كيفية قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، وتسليط الضوء على الأساليب الحديثة التي جاء بها هذا النظام لمعالجة الأصول الثابتة.

وقد تم تطبيق الجانب العملي من الدراسة على المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار (ENTP) بحاسي مسعود، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الأصول الثابتة باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الهيكل المالي للمؤسسة، لما تمثله من أهمية في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والاستمرارية على المدى الطويل، حيث أن كل ذلك مكّن من تكوين معلومات تساعد على فهم أفضل لكيفية التعامل المحاسبي مع الأصول الثابتة في ظل المعايير المحاسبية الحديثة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

أصبح النظام المحاسبي المالي إجباري التطبيق لذا وجب على كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إعداد قوائمها المالية طبقا لهذا النظام، وقد تم تخصيص هذا الفصل على واقع تطبيقي في إحدى هذه المؤسسات، وهي ألفابيب غرداية

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية *ALFA PIPE*:

المبحث الثاني: توزيع الأصول الثابتة وتطورها في شركة ألفابيب

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية *ALFA PIPE*:

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب بالجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة الى حساسية النشاط الذي تعمل فيهو المحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخارج، الأمر الذي دفع المؤسسة الى استغلال كل طاقتها من اجل المحافظة على هذه المكانة ، ولمعرفة الظروف الأخرى التي تعمل من خلالها المؤسسة خصص هذا المبحث وفق ثالثة مطالب وهي :

المطلب الأول : النشأة التاريخية للمؤسسة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب*ALFA PIPE*:

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية وتحديث الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة ، النقل ، البناء و في الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية و البترولية ن وزيادة على تثمين الثروات الطبيعية وتوفير فرص العمل ، ومن أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE* والتي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في *ISO* 9001 وشهادة جودة المنتجات البترولية *API-Q*1بالإضافة الى السعي للتسجيل في المواصفة *ISO* 14001 ، و تسجيلها في مواصفة *ISO* 18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة[1] .

أولا : النشأة التاريخية للمؤسسة :

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية *ALFA PIPE* الى الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS* التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب ، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين *SOTUABL* و *ALTUMEL* وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 الى عام 1972 مع مؤسسة *VOLLOVEC* بغرض المساعدة في التسيير التقني ، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر .

وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS*الى عدة شركات وهي :

شركة *SIDRE* التي تشرف على مركب الحجار بعنابة .
شركة *EMB* من اختصاصها صناعة منتجات الخاصة بالتغليف.

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

شركة *ENIPL* تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية.
شركة *ENGL* متخصصة في صناعة الغازات الصناعية .
شركة *ANABIB*وهي الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة الى المنتجات المسطحة و زوايا الأنابيب الفلاحية (*PIOUT)* ومختلف تجهيزات الري كنتيجة الطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب وفي هذه الفترة وخاصتا في القطاع البترولي
وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم : 01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى * المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب * والتي استقلت بمجلس إدارة خاص و رأس مال تابع لدولة حيث تفرعت عنها عدة وحدات و هي [1]:
وحدة أنابيب الغاز – تبسة –*TGT*.
وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء – وهران –*TON*.
وحدة الأنابيب الصغيرة – الرغاية *PTS*.
وحدة الأنابيب الكبيرة – الرغاية – *GTR*
وحدة أنابيب و تجهيزات الري – برج بوعريريج – *TMIA*.
وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية *TUSGH* ، و التي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأنابيب الناقلة للغاز *PIPE GAZ*.

وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000 تم تقسيم هذه الوحدات الى مدربات مشكلة لمجمع أنابيب هي :

مديرية غرداية *PIPE GAZ*
مديرية الرغاية *TUPELONGITUDINAL* وتضم وحدتي *GTR*و *PTS*
مديرية الثالثة تضم كل من تبسة ، وهران ، برج بوعريريج .

هذا فيما يخص شركة الحديد و الصلب بصفة عامة ومختلف فروعها أهم محطات مسارها الإنتاجي.

وأما عن مؤسستنا محل الدراسة فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره (7.000.000.000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (*HOCH*) بالمنطقة الصناعية بنورة و التي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتتربع على مساحة 23000 متر مربع و 969 عامل ، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع ، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل الى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي :

في 05 نوفمبر 1983: تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 1983/11/13 م

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

في سنة 1986 : تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها .

في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية الى وحدتين هما :

وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية *ISP* والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.

وحدة الخدمات المختلفة *UPD* والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.

وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان .

وفي سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديدتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة وبعدما أعيدت الوحدة الى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية .

وفي سنة 2000م : وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة إقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * *PIPE GAZ** مستقلة ماليا و تابعة إداريا لمجمع الأنابيب * *GROOP ANABIB**

في 20 جانفي 2001 م : تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية *ISO* 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي *APIQ* 1

في 15 أوت 2003 م : تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية .

في سنة 2006 : فكرت المؤسسة * *PIPE GAZ* * في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية * *ALFA TUS** لزيادة رأس مالها .

في سنة 2007 م : يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس :

الشكل رقم(03): التالي يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس

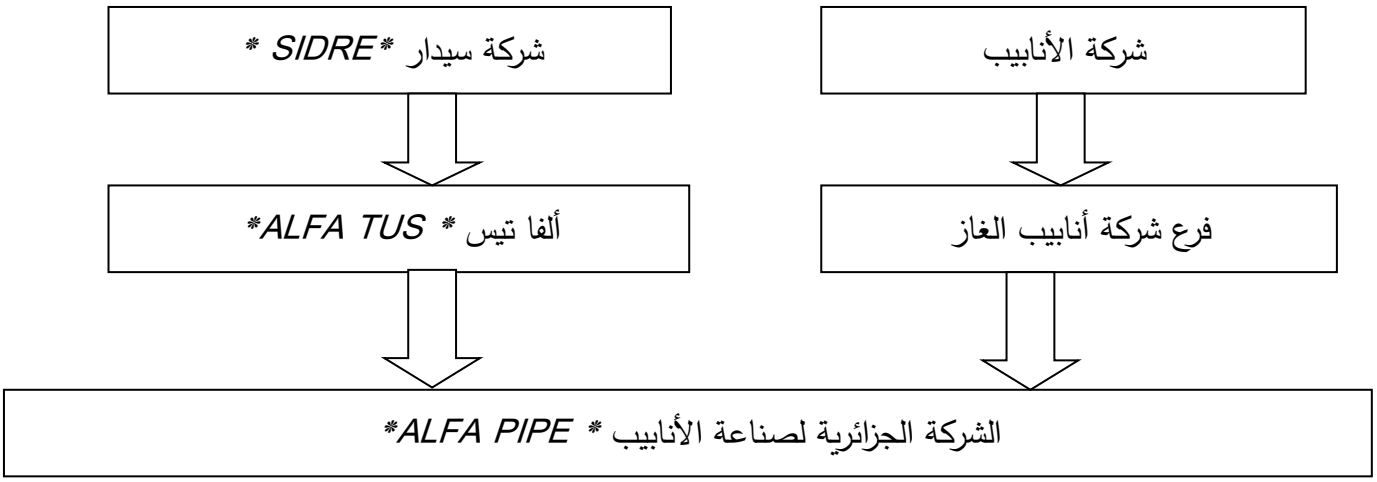

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * *ALFA PIPE* * بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات و إبرام العقود كما تسعى الى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية .

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز ، إضافة الى الأنابيب الخاصة بنقل المياه ، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق استراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب :

ورشة الإنتاج : والتي تحوي أربع آلات للإنتاج ، وينتج عنها منتوج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك .

ورشة التغليف الخارجي : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليتيلان ، ينتج عنها منتوج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول .

ورشة التغليف الداخلي: ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وبطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي .

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير ، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية ، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن ، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن ، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم الى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار الى 13 متر.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي :

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ن وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى ، بالإضافة الى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف ، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز *ALFA PIPE* * (انظر الملحق رقم 1).

التطرق لمختلف المديريات والدوائر و المصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي :

الرئيس المدير العام:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة ، يعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة ، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا.

مساعدو المدير العام:

مساعد المدير العام للأمن :

وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعملائها ، يسهر على تطبيق قواعد الأمن ، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة ، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك ، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف .

مساعد المدير العام لمراقبة الجودة :

وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التب تقام في المؤسسة ، بمراقبة مدى تطبيق المديريات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للثيام بعملها ، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل .

مساعد المدير العام لمراقبة التسيير :

وهو المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها ، خاصة المحاسبة العامة والمالية

مساعد المدير العام القانوني:

وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى ، الإنشاءات الجديدة ، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها .

مساعد المدير العام للمراجعة :

المديريات:

المديريات الفنية: ولها دور مهم يتمثل في[1]:

تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار .

تعمل على تصليح الأعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.

تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبيات المقدمة للمؤسسة ،كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة تشمل دائرة الإنتاج التغليف دائرة الصيانة دائرة رقابة النوعية مصلحة البرمجة

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

مديرية الموارد البشرية .. تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين التأهل و التحفيز الترقية و توزيع الأجور و المكافآت و العطل الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دورانهم و الغيابات و..... الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذالك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية :

دائرة المستخدمين: حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقول بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى.

دائرة التسيير : تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة و ذالك بتسيير كل مايتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم .

دائرة الإعلام الآلي : تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية وما شابه.

مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد، ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار..... الخ) وذالك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها إضافة الى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية:

دائرة الشراء : تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و الملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات .

مديرية المالية : تعد من المديريات الرئيسية و ذالك لان عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى ، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية ، و المحاسبية حسب طبيعتها ، و ذالك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية ، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبة ، إضافة الى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها ، و هذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية [1]:

دائرة المحاسبة العامة: تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاَطها و من ثم مراقبتها

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

دائرة الخزينة : تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و نعمل على حفظ التوازن المالي لها

المديرية التجارية : و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون ، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبيات ، السعر و الوقت .....الخ ذالك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته ، كما تعمل على تلبية اكبر عدد ممكن من الطلبيات ، إضافة الى الاهتمام بكل ما يتعلق بعماليات البيع و التسويق المرتبطة بالمنتوج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى ، تضم دائرتين هما:

دائرة التجارة : تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.

دائرة التسويق : تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات ، إذ إن عملها يتركز على عرض وإشهار وترويج المنتوج لتلقي الطلبات من الزبائن ، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة والسعر ، المواصفات المطلوبة ، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا ،إضافة الى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتوج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة .

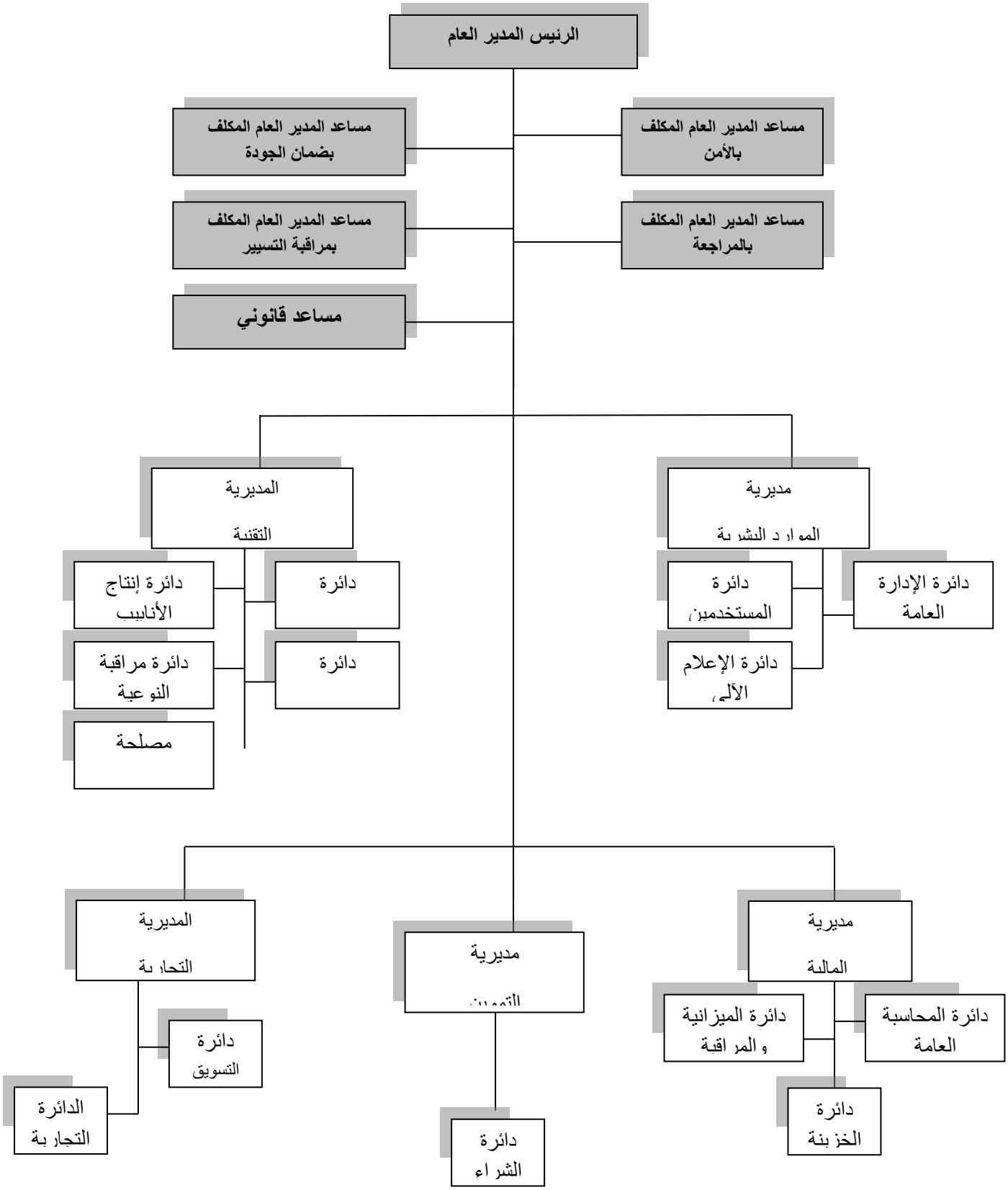

مصلحة المستخدمين ، الهيكل التنظيمي مؤسسة الفابايب 960عامل

- الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتجية للمؤسسة :

الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال مايلي :

المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري ، وقطاع المحروقات ، فهي تتعامل مع كل من سونا طراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري ..... الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.

على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة ، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة ، والمسيرين ، العمال داخل الو رشات المهندسين ..... الخ [1]

كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة ، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل وحاسي مسعود و عين أميناس.

المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية

أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي *ISO* 9001 و *APIQ*1 وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية *HSE*.

- الأهداف الإستراتيجية :

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتميز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء ، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري .
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجوها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها .
- المساهمة في تنمية المنطقة ، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة .
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها[1] .
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية .
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها .
- توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة) .
- إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.
- يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة

[1] مديرية الموارد البشرية لمؤسسة ألفابيب

المبحث الثاني: توزيع الأصول الثابتة وتطورها في شركة ألفابيب

تم في هذا المبحث تناول كيفية توزيع الأصول الثابتة في شركة ألفابيب حيث تطرقنا في المطلب الأول توزيع الأصول فيها أما المطلب الثاني تطور الأصول

المطلب الأول: توزيع الأصول الثابتة في شركة ألفابيب

تتوزع الأصول الثابتة في ميزانية الشركة عن طريق أصول معنوية، عينية، مالية (أنظر الملحق 01 من ميزانية الشركة)

الأصول المعنوية:

بما أن قيمة التثبيتات المعنوية تساوي 0 فإن المؤسسة لا تعتمد على الأصول المعنية (لا توجد أصول معنوية)

الأصول العينية:

تتكون الأصول العينية من أراض ومبان وتثبيتات عينية أخرى تثبيتات قيد التجهيز بحيث:

المباني: 249527466.53

تثبيتات عينية أخرى: 431450580.91

تثبيتات قيد التجهيز: 508866069.35

الأراضي: 0

– حساب نسبة الأصول العينية من مجموع الأصول الثابتة :

يمكن حسابها عن طريق العلاقة التالية:

مجموع الأصول العينية / الأصول الثابتة * (100%) = نسبة الأصول العينية

118984116.79 / 1624039224.49 = 73%

ومنه تكون نسبة الأصول العينية 73% من مجموع الأصول الثابتة

الأصول المالية :

تتكون الأصول المالية من قروض وأصول مالية غير متداولة وضريبة مؤجلة وأسهم وسندات بحيث:

الأسهم والسندات = 0

ضريبة مؤجلة = 253921149.64

قروض وأصول مالية غير متداولة = 180273958.06

– حساب نسبة الأصول المالية من مجموع الأصول الثابتة :

يمكن حسابها عن طريق العلاقة التالية:

نسبة الأصول المالية = (%100) * الأصول الثابتة / مجموع الأصول المالية

434195107.7 / 1624039224.49 = 27%

المطلب الثاني: تطور الأصول الثابتة في شركة ألفابيب

في هذا المطلب نتناول بالدراسة مؤشر تطور قيمة الأصول الثابتة في المؤسسة خلال أربع سنوات متتالية 2021–2022–2023–2024 و ما الأسباب التي أدت إلى تطور قيمتها خلال هذه السنوات (أنظر الملحق 01 و02):

السنوات	2021	2022	2023	2024
مجموع الأصول الثابتة	2443870204.57	2137822558.97	1933046498.09	1624039224.94

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

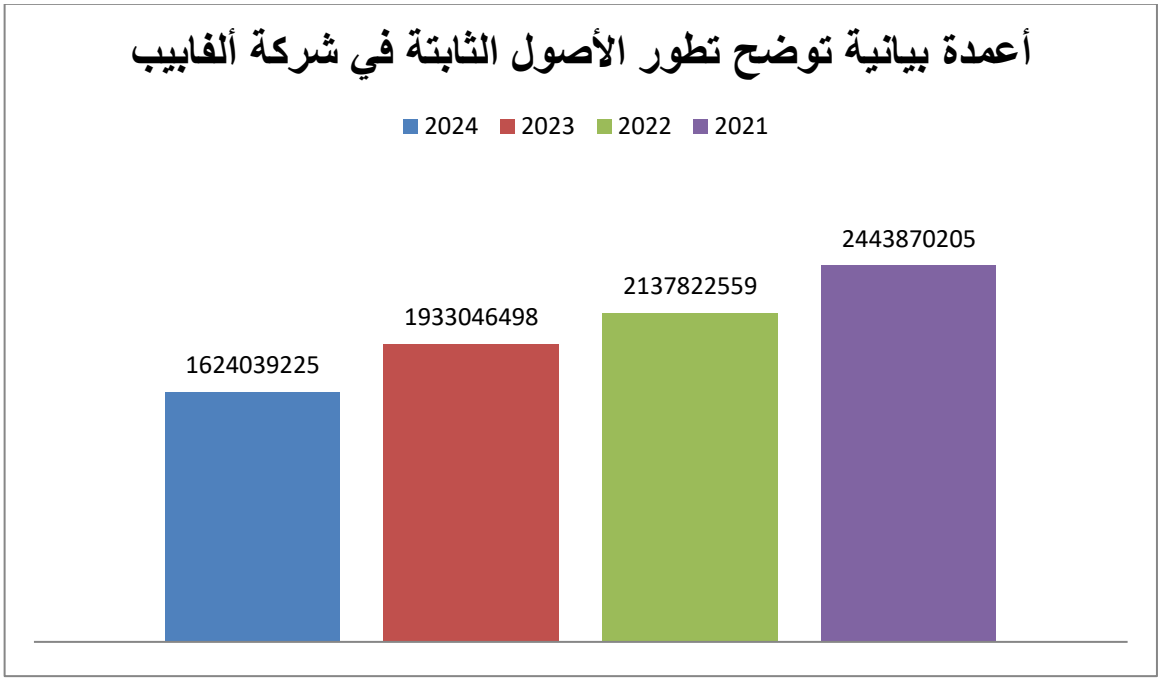

من خلال الأعمدة البيانية التي تمثل تطور الأصول الثابتة في شركة ألفابيب يتضح لنا أن الأصول الثابتة في المؤسسة تعرف تناقصا من سنة لأخرى وهذا نتيجة لعدم التسيير الجيد وعدم المحافظة على ممتلكاتها بالصرامة في إجراءات الشراء والتنازل عن هذه الأصول.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة بشركة ألفابيب

تم في هذا المبحث تناول المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في شركة ألفابيب حيث تطرقنا في المطلب الأول الحيازة فيها أما المطلب الثاني قسط الاهتلاك

المطلب الأول: الحيازة

في 2022/12/26 قامت شركة ألفابيب بشراء معدات من ETS DAHMANOS EQUIPEMENT التي تتمثل في مكتب وخزانة بحيث أن :

رقم الفاتورة : 2022/61

قيمة المكتب = 102000.00

قيمة الخزانة = 530000.00

القيمة المضافة: 19%

المجموع الكلي بدون رسم القيمة المضافة(HT) = قيمة المكتب + قيمة الخزانة

155000.00 = 530000.00 + 102000.00

القيمة المضافة TVA = 155000*0.19 = 29450.00

المجموع الكلي (TTC):

HT + TVA = 155000.00+ 29450.00 = 184450.00

التسجيل المحاسبي :

شراء معدات مكتب بتاريخ

2022/12/26

215 4456		معدات TVA موردون 2022/61	155000.00 29450.00	 184450.00
	404			

المطلب الثاني: قسط الاهتلاك

مفهوم الاهتلاك : الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، و يتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجته المؤسسة لنفسها. بعد توزيع المبلغ القابل للإهتلاك يجب مراعاة القيمة الباقية المحتملة لهذا الأصل أثناء الفترة النفعية

وتقصد بالقيمة الباقية : هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الحصول عليه للأصل عند انقضاء مدة نفعية بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة و غالبا ما تكون هذه القيمة غير معبرة.

حساب قسط الاهتلاك للمكتب:

السنوات	**المبلغ**	**مدة الاهتلاك**	**قسط الاهتلاك**	**الاهتلاك المتراكم**	**VNC**
2023	**102000.00**	**10**	**10200**	**10200**	**91800**
2024	**102000.00**	**10**	**10200**	**20400**	**81600**
2025	**102000.00**	**10**	**10200**	**30600**	**71400**
2026	**102000.00**	**10**	**10200**	**40800**	**61200**
2027	**102000.00**	**10**	**10200**	**51000**	**51000**
2028	**102000.00**	**10**	**10200**	**61200**	**40800**
2029	**102000.00**	**10**	**10200**	**71400**	**30600**
2030	**102000.00**	**10**	**10200**	**81600**	**20400**
2031	**102000.00**	**10**	**10200**	**91800**	**10200**
2032	**102000.00**	**10**	**10200**	**102000**	**0**

التسجيل المحاسبي:

قسط الاهتلاك بالنسبة للمكتب

2023/12/26

681		**مخصصات الاهتلاك**	**10200**	
	2815	**اهتلاك المكتب**		**10200**
		تسجيل قسط اهتلاك السنة		

حساب قسط الاهتلاك للخزانة:

السنوات	المبلغ	مدة الاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	VNC
2023	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**5300**	**47700**
2024	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**10600**	**42400**
2025	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**15900**	**37100**
2026	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**21200**	**31800**
2027	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**26500**	**26500**
2028	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**31800**	**21200**
2029	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**37100**	**15900**
2030	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**42400**	**10600**
2031	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**47700**	**5300**
2032	**53000.00**	**10**	**5300.00**	**53000**	**0**

التسجيل المحاسبي:

قسط الاهتلاك بالنسبة للمكتب

2024/12/26

681		**مخصصات الاهتلاك**	**5300**	
	2815	**اهتلاك الخزانة**		**5300**
		تسجيل قسط اهتلاك السنة		

ومن خلال تحليل وتقييم الأصول الثابتة الموجودة في شركة ألفابيب ومن خلال المعطيات يتضح أن المؤسسة تعتمد في تقييم الأصول الثابتة على التكلفة التاريخية وهي طريقة معتمدة في العديد من المؤسسات ولكن بتغيرات أسعار وظهور تضخم يكون الاعتماد على التكلفة التاريخية مظلل للقيمة الحقيقية للأصل مما يستدعي تعديل التكلفة التاريخية واعتماد على الطريقة الأخرى للتقييم.

خلاصة

في هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال تحليل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة *ألفابيب غرداية*، المتخصصة في صناعة الأنابيب الحلزونية ومعرفة هيكلها التنظيمي ونشاطها وإلى ما تهدف إليه والتعرف على المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسة، كما تم التطرق إلى عرض طرق التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أصولها الثابتة ومعالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي ويمكن القول أنه بالرغم من أن هذه المؤسسة لها مكانة قوية في الاقتصاد الوطني إلا أن تطبيقها للنظام المحاسبي المالي يعد جزئي، كما يمكن القول أن هذا التحول للحسابات أكثر مما كان تحول في طريقة تقييمها ومعالجتها حسب النظام المحاسبي المالي.

خاتمة

خاتمة

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستند إلى المعايير الدولية جاء كخطوة ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الدولية. ورغم التحديات التي صاحبت عملية التطبيق، فإن هذا التحول يمثل مرحلة محورية في تحديث البيئة المحاسبية الوطنية وتطوير أدائها بما يضمن مزيداً من الشفافية والمصداقية في إعداد وعرض المعلومات المالية، حيث شهدت الجزائر على غرار العديد من الدول، إصلاحات اقتصادية تتماشى مع المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وكان من أبرزها إصدار القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

وفي هذا السياق تناولنا في بحثنا الجوانب الأساسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للتثبيتات، وقد خلصنا إلى أن التثبيتات تعد من العناصر المحاسبية ذات الأهمية الكبيرة داخل المؤسسة، نظراً لدورها الفعّال في العملية الإنتاجية، وتتفاوت هذه الأهمية تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومن خلال دراستنا الميدانية تبين أن التثبيتات تشكّل النسبة الأكبر من الأصول ولها تأثير ملحوظ على المعلومات المعروضة في القوائم المالية الأمر الذي يتطلب معالجتها بدقة وشفافية لضمان تقديم معلومات موثوقة لمستخدمي هذه القوائم.

النتائج على ضوء الفرضيات

من خلال دراستنا لتقييم الأصول الثابتة في شركة ألفابيب يتضح أن المؤسسة تعتمد في تقييم الأصول الثابتة على التكلفة التاريخية وهي طريقة معتمدة في العديد من المؤسسات ولكن بتغيرات أسعار وظهور تضخم يكون الاعتماد على التكلفة التاريخية مظلل للقيمة الحقيقية للأصل مما يستدعي تعديل التكلفة التاريخية واعتماد على الطريقة الأخرى للتقييم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي برج بوعريريج، 2009.
2. عبد الوهاب نصر علي القياس و الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية، ج 1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007.
3. كمال الدين مصطفي الدهراوي ، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، دن، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2007.
4. بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
5. النظام المحاسبي المالي ، موقم للنشر، الجزائر، 2009 .
6. طلال محمد على الججاوي، المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثانية، دار الكتب موزعون ناشرون العراق كربلاء 2014.
7. هيني فان سريونج ، ترجمة طارق حماد، التقارير المالية الدولية دليل التطبيق ، الدار الدولية للاستعمار الثقافية، مصر ، 2006.
8. موسى بودهان الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي دط، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2010

المذكرات والأطورحات

9. وهيبة لبوز، قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار حاسي مسعود، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2010–2011.
10. بن خديم الله أحمد، المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المالي المحاسبي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خضير بسكرة، 2011/2012، ص 45

11. عبد الكريم تواتي، تقييم الاصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2012/2013.

المجلات

12. مصطفي عوادي، المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة 05، جامعة الوادي، 2012، ص125

الملتقيات

13. ناصر رحال، عوادي مصطفى، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد ، الملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير الأمر التنفيذي رقم 08-156.

الملاحق

الملحق رقم 01

ALFAPIPE GHARDAIA
B.P 78 ZÔNE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA
N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:16/02/2025 7:44
EXERCICE:01/01/24 AU 31/12/24

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2024			2023
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 653 450 009.11	2 403 922 542.58	249 527 466.53	271 733 225.04
Autres immobilisations corporelles		4 040 033 976.20	3 608 583 395.29	431 450 580.91	612 028 785.28
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		655 737 271.86	146 871 202.51	508 866 069.35	493 163 477.43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		180 273 958.06		180 273 958.06	5 023 728.56
Impôts différés actif		253 921 149.64		253 921 149.64	551 097 281.78
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 783 416 364.87	6 159 377 140.38	1 624 039 224.49	1 933 046 498.09
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 053 795 211.28	773 324 641.28	1 280 470 570.00	1 514 330 600.19
Créances et emplois assimilés					
Clients		838 234 180.40	167 310.00	838 066 870.40	574 913 430.81
Autres débiteurs		2 627 456 287.17	880 412 532.61	1 747 043 754.56	2 128 442 327.09
Impôts et assimilés		10 206 753.93		10 206 753.93	5 876 771.59
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		46 723 540.36		46 723 540.36	14 754 950.07
TOTAL ACTIF COURANT		5 576 415 973.14	1 653 904 483.89	3 922 511 489.25	4 238 318 079.75
TOTAL GENERAL ACTIF		13 359 832 338.01	7 813 281 624.27	5 546 550 713.74	6 171 364 577.84

الملحق رقم 02

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:31/12/2023 9:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2022			2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 638 995 697.91	2 360 474 646.31	278 521 051.60	299 281 378.99
Autres immobilisations corporelles		3 999 049 442.74	3 174 832 874.02	824 216 568.72	1 034 803 607.74
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		630 822 570.66	146 871 202.51	483 951 368.15	620 037 150.42
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 427 728.60		5 427 728.60	4 781 728.63
Impôts différés actif		545 705 841.90		545 705 841.90	484 966 338.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 820 001 281.81	5 682 178 722.84	2 137 822 558.97	2 443 870 204.57
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 018 563 789.51	654 002 365.54	3 364 561 423.97	3 483 874 237.77
Créances et emplois assimilés					
Clients		238 583 694.79	167 310.00	238 416 384.79	605 078 504.68
Autres débiteurs		3 394 898 744.69	880 412 532.61	2 514 486 212.08	1 450 841 216.08
Impôts et assimilés		3 559 623.99		3 559 623.99	394 822.37
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		316 413 325.15		316 413 325.15	173 675 268.68
TOTAL ACTIF COURANT		7 972 019 178.13	1 534 582 208.15	6 437 436 969.98	5 713 864 049.58
TOTAL GENERAL ACTIF		15 792 020 459.94	7 216 760 930.99	8 575 259 528.95	8 157 734 254.15

الملحق رقم 03

EQUIPEMENTS GENERALE

NIF :103470500764158

COMPTE .006 00302 003 0300186 72 - BARAKA BANK

RUE 1ER NOUVEMBER GHARDAIA

Client : ,ALFARIDE SPA GHARDAIA

2 6 DEC. 2022

FACTURE N° : ,,61/2022

ETS DAHMANOS EQUIPEMENT

BC N°A0086/22/

DES	QU	PRIX U	TOTALE
BUREAU EN BOIS 1,80 AVEC RETOUR	1	102 000,00	102 000,00
ARMOIRE EN BOIS 02 PORTE	1	53 000,00	53 000,00

HT	155 000,00
TVA 19	29 450,00
TTC	184 450,00

Arrete la prissantation facture a la somme :

CENT QUATRE VINGT QUATRE MILLE QUATRE CENT CINQUENTE DINARS ALG

Visa Gerant

Le :

الملحق رقم 04

ALFAPIPE GHARDAIA

PAGE:1
EDITION DU 09/02/2023 15:44
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	24-JOURNAL INVESTISSEMENTS
PIECE	00011
FOLIO	12
DATE	26/12/22
LIBELLE	ETS DAHMANOS FN 61/2022

COMPTE	AUXILIAIRE	TRESORERIE	DEBIT	CREDIT
23200000			184 450,00	
40400000	D99999	000		184 450,00
TOTAL GENERAL			184 450,00	184 450,00

Imput Par :	Verifier Par: